وجّه العسكر في السودان، عبر وزير المالية جبريل إبراهيم، المقرب منهم، رسالة تؤكد رفضهم لكل الضغوط الداخلية والخارجية لتسليم الحكم للمدنيين. فيما كانت القوات الأمنية تقمع الاحتجاجات، متسببة في سقوط عشرات القتلى والجرحى

السودان
الأمن يواجه المتظاهرين بالرصاص

أعلى حصيلة قتلى وجرحى بين المحتجين منذ انقلاب 25 أكتوبر

الخرطوم ـ **العربي الجديد**

يواصل الانقلابيون في السودان الاعتماد على القوة في مواجهة المتظاهرين، الذين رفعوا من مستوى تحدّيهم للعسكر، عبر الخروج في ثالث مواكب «مليونية» منذ انقلاب قائد الجيش عبد الفتاح البرهان على السلطة المدنية في 25 أكتوبر/تشرين الأول، والذي بعث برسالة مبطنة عبر وزير المالية جبريل إبراهيم، عن رفض العسكر تسليم السلطة إلى المدنيين، إذ أكد أن العودة إلى ما قبل الانقلاب أمر «غير واقعي».

ويأتي سقوط القتلى والجرحى الجدد بعد ساعات من حصول المدنيين على دفعة دعم جديدة من الولايات المتحدة، التي دعت عبر مساعدة وزير الخارجية للشؤون الأفريقية مولي في إلى عودة الحكومة الانتقالية، وهو ما يتعارض مع طموح البرهان، الذي لا يبدو أنه يريد العودة إلى ما قبل الانقلاب، مع تعيين نفسه، الأسبوع الماضي، على رأس مجلس السيادة، الذي أعاد تشكيله مستبعداً منه ممثلي تحالف «قوى الحرية والتغيير». وكما حدث في أيام الاحتجاجات السابقة، واجهت القوات الأمنية المتظاهرين بالرصاص والقنابل المسيلة للدموع، ما أدى إلى وقوع ما لا يقل عن عشرة قتلى فضلاً عن عشرات الجرحى. وكانت لجنة الأطباء المركزية تتولى الإعلان تباعاً عن حصيلة الضحايا، مشيرة إلى أن هناك «عشرات الإصابات بعضهم في حالات حرجة» ما يرجح ارتفاع أعداد الضحايا.

وأعلن تجمع المهنيين السودانيين، في بيان، أن «ما يجري في شوارع ومدن السودان هو جرائم بشعة ضد الإنسانية تتضمن القتل العمد، حيث تأكد ارتقاء خمسة شهداء برصاص الانقلابيين، إلى جانب انتهاك الكرامة بالضرب واقتحام البيوت بالقوة المسلحة، والاستخدام الغالط للرصاص الحي وقنابل الغاز، بهدف الإيذاء المتعمّد للمتظاهرين السلميين». واعتبر أن «القوات الأمنية للسلطة الانقلابية تخوض معركة باستخدام واسع للأسلحة ضد ثوار عزل مطالبين بحقهم في الحرية والكرامة، مع تعمد قطع كل وسائل الاتصال لإخفاء وتغطية عشرات الجرائم الأخرى».

وكان التجمع أشار، في بيان آخر، إلى وقوع «إصابات كثيرة جراء استخدام الرصاص وقنابل الغاز والعنف البدني، وبعض المستشفيات تواجه نقصاً حاداً في الكوادر العاملة والمحاليل الوريدية». وشدد على «مواصلة التماسك الأسطوري للثائرات والثوار وصد قوات الانقلابيين»، معتبراً أن «الهجمة العنيفة لقوات الانقلاب تكشف ذعرها من هزيمتها الوشيكة، وحقدها على الثوار السلميين. لا عودة للوراء والنصر لإرادة شعبنا». وكانت لجنة الأطباء المركزية أعلنت، في بيان أمس الأربعاء، أن أحد المشاركين في موكب 13 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي توفي متأثراً بجروح أصيب بها جراء المواجهة مع الانقلابيين، ليرتفع عدد المدنيين الذين قتلوا على يد قوات الأمن، منذ الانقلاب، إلى أكثر من ثلاثين.

وكانت قوات الأمن استبقت انطلاق المواكب «المليونية»، وهي الثالثة منذ انقلاب البرهان في 25 أكتوبر الماضي، بقطع الاتصالات الهاتفية عبر شركتي «زين» و«السوداني»، وذلك بعد أن كانت قطعت خدمة الإنترنت منذ تاريخ الانقلاب. وبعد أن قررت لجان أحياء مدينة بحري في الخرطوم رفع مستوى المواجهة مع الانقلابيين، عبر التوجه إلى القصر الرئاسي عبر جسر «الملك نمر»، قامت قوات الأمن بإغلاقه مع جسور أخرى، ضمن سياق حزمة من الترتيبات الأمنية، تضمنت إغلاق كل الطرق المؤدية إلى محيط قيادة الجيش، ونشر عناصر الشرطة والجيش بأسلحتهم الرشاشة بكثافة في الشوارع الرئيسية وتسيير دوريات لتتبع المواكب وتفريقها بالرصاص وقنابل الغاز المسيل للدموع، قبل الوصول إلى نقاط التجمع الرئيسية بشارع الستين في الخرطوم، وشارع الأربعين في أم درمان. في المقابل، حاول المحتجّون منع قوات الشرطة من الوصول إلى أماكن تجمعهم الرئيسية في العاصمة، عبر وضع حواجز وإحراق إطارات. وحمل متظاهرون صور من قتلوا في احتجاجات سابقة وصور رئيس الحكومة عبد الله حمدوك، القابع قيد الإقامة الجبرية في منزله. ونشرت على مواقع التواصل الاجتماعي صور الاحتجاجات في عدة مدن وبلدات، منها بورتسودان وكسلا ودنقلة وجنينة. وهتف المحتجون في عدة أحياء في الخرطوم: «لا لحكم العسكر»، و«السلطة سلطة الشعب»، و«الشعب يريد المدنيين». وكانت هيئات نقابية ومهنية استبقت المواكب بتنظيم وقفات احتجاجية، إذ نظم الموظفون في شركة «سودانل» للاتصالات وقفة رافضة للانقلاب العسكري، وداعمة للدولة المدنية.

رجل البرهان يدعو للتطبيع

اعتبر رجل الأعمال السوداني أبو القاسم أحمد، المعروف بـ«برطم»، والذي عينه قائد الجيش عبد الفتاح البرهان عضواً في مجلس السيادة الجديد، في مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية العامة، بث أمس الأربعاء، أنه «إذا كان التطبيع مع إسرائيل يخدم المصالح السودانية فينبغي الدفع بهذا الاتجاه بشكل واضح»، مشيراً إلى أن البرهان يعرف مواقفه، ومعرباً عن أمله بأن يتمكن من زيارة إسرائيل. واعتبر أنه «كانت توجد في الحكومة السابقة أحزاب لم تحب إسرائيل ولذلك تأخر التطبيع، لكن الآن ستكون هناك حكومة تضع مصلحة السودان قبل مصالح أي حزب».

خرج السودانيون إلى الشوارع أمس في ثالث «مليونية» منذ الانقلاب (محمود حجاج/الأناضول)

واشنطن تربط استئناف الدعم بعودة الشرعية
أميركا تستنجد بإسرائيل... مجدداً

القدس المحتلة
نضال محمد وتد

للمرة الثانية منذ انقلاب قائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان، في 25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، تطلب أميركا من إسرائيل التدخل في الأزمة السودانية.

وتزامن ذلك مع محاولة وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، أمس الأربعاء، تقديم إغراءات للجيش للعودة عن انقلابه. وقال بلينكن، في مؤتمر صحافي عقده في العاصمة الكينية، نيروبي، في مستهل جولة أفريقية تستمر 4 أيام، وتحمله أيضاً إلى نيجيريا والسنغال، إنه «من الضروري أن تستعيد المرحلة الانتقالية الشرعية التي كانت عليها. إذا أعاد الجيش الأمور إلى مسارها وفعل ما هو ضروري، أعتقد أنه من الممكن استئناف دعم المجتمع الدولي الذي كان قوياً للغاية».

في هذه الأثناء، ذكرت المراسلة السياسية في هيئة البث الإسرائيلية العامة، غيلي كوهين، في تقرير نشر أمس الأربعاء، أن السفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة ليندا توماس غرينفيلد حثت، خلال اجتماعها مع وزير الأمن الإسرائيلي، بني غانتس، أمس الأول، إسرائيل على التدخل في الأزمة السودانية. وأوضحت كوهين أن هذا الطلب هو الثاني من نوعه الذي تقدمه الولايات المتحدة، بعد أن كان بلينكن نقل خلال محادثات مع أطراف إسرائيلية، أخيراً، رسالة مشابهة.

وبحسب موقع هيئة البث الإسرائيلية «كان»، فإن الولايات المتحدة ترى في إسرائيل دولة ذات تأثير على ما يحدث في السودان، لا سيما أن مسؤولين رفيعي المستوى في الموساد زاروا الخرطوم قبيل تنفيذ الانقلاب العسكري، حيث تعتقد واشنطن أن تل أبيب تملك القدرة على التأثير على السياسة الداخلية في السودان، لجهة إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الانقلاب. من جهتها، قالت متحدثة بعثة واشنطن لدى الأمم المتحدة، أوليفيا دالتون، في بيان، أمس الأربعاء، إن «غانتس وغرينفيلد تطرّقا إلى أهمية عودة السودان إلى مرحلة انتقالية بقيادة مدنية»، من دون تفاصيل أخرى.

وكانت وسائل إعلام إسرائيلية أشارت، في الأسابيع الماضية، إلى اتصالات إسرائيلية مع البرهان، الذي أصدر الخميس الماضي مرسوماً بتشكيل مجلس السيادة الانتقالي الجديد برئاسته، فيما عيّن محمد حمدان دقلو «حميدتي» نائباً له. وأدى البرهان دوراً محورياً في عملية التطبيع بين إسرائيل والسودان، بما في ذلك اجتماعه في فبراير/شباط 2020 برئيس الوزراء في ذلك الحين بنيامين نتنياهو في أوغندا، وهو ما يفسر الصمت الرسمي الإسرائيلي حيال الانقلاب الذي حدث.

> ترى أميركا في إسرائيل دولة ذات تأثير على البرهان

للحديث تتمة...

ليبيا: «اختراق صفحة» أم المفوضية؟

أسامة علي

لا تكاد المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا تخرج من دائرة الشكوك والارتياب حيال مواقفها، حتى تعود إليها مجدداً. وتتجه الشكوك هذه المرة إلى طريقة إدارة المفوضية لصفحتها الرسمية على موقع «فيسبوك»، وتراجعها في الكثير من المرّات عن منشوراتها. ففي أقل من أسبوعين، حذفت المفوضية ثلاثة أخبار هامة حول الانتخابات، من دون أن تقدم تفسيراً منطقياً ومقنعاً لذلك.

وحصلت أول عمليات الحذف عندما نشرت المفوضية شروط الترشح للانتخابات الرئاسية قبل تسلمها من مجلس النواب التعديلات التي اقترحتها على القوانين الانتخابية، والتي عادت وحذفتها بعد ساعة من نشرها مع اعتذار بأنه «خطأ غير مقصود». لكن ارتباكها في الخطأين الثاني والثالث كان أكثر لفتاً للأنظار، فكلاهما يتعلق بترشح سيف الإسلام القذافي، الذي صاحب ظهوره المفاجئ في مدينة سبها جنوبي البلاد، داخل مركز انتخابي للمفوضية، جدل ومتابعة محلية ودولية. فبعد أقل من ثلاث ساعات على ظهوره، ليقدم أوراق ترشحه للانتخابات الرئاسية، نشرت الصفحة الرسمية للمفوضية بيانات تفصيلية حول ترشح نجل معمر القذافي، من دون أن تفعل الشيء ذاته عند اعتمادها للمرشح الوحيد للانتخابات الرئاسية الذي سبقه، عبد الحكيم بعيو، قبل أن تحذفها بعد نحو ساعتين، وتبقي على ذكر اسمه كمرشح للرئاسة، من دون تقديم أي تبرير للحذف والتعديل.

وجاء الحذف الثالث، الإثنين الماضي، عندما نشرت المفوضية خبراً موقعاً باسم رئيسها، لمدة ساعة تقريباً، أعلنت فيه رفضها لترشح سيف الإسلام للانتخابات الرئاسية، قبل أن تحذف الخبر أيضاً. ومرّ وقت طويل تناقلت فيه وسائل الإعلام المحلية تبريرات مختلفة من رئيس مكتب الإعلام والتواصل في المفوضية، خالد المناعي، أحدها ما صرح به لـ«العربي الجديد»، بأن الأمر هو «خلل طارئ على الصفحة». وبعد مضي يوم كامل، عادت الصفحة الرسمية لنشر أخبار العملية الانتخابية مجدداً، تحت مبرر لا يقل غرابة عن سابقاته، لتقول المفوضية إن صفحتها تعرضت لـ«عملية اختراق دام بضع دقائق»، وليس ليوم كامل.

عدم لجوء المفوضية إلى الإجراءات المتبعة في حالات التعدي على الصفحات الرسمية الموثقة بالعلامة الزرقاء لدى إدارة «فيسبوك»، أمور عزّزت الشكوك حول وجود اختراق لـ«البيت الداخلي» للمفوضية، وأثارت مخاوف كبيرة حيال قدرتها على إدارة العملية الانتخابية بنزاهة.

محاولة شاقة لاحتواء أزمات المنطقة
بلينكن في أفريقيا: زيارة متأخرة

تحتل أزمتا السودان وإثيوبيا الصدارة في أجندة الجولة الأفريقية لوزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، وحيث تغافل الأحداث المتسارعة سياسة أميركية متعثرة

فيما لا يزال الرئيس الأميركي جو بايدن في طور صياغة العديد من الاستراتيجيات للتعاطي مع الملفات الدولية في عهده، وصل وزير خارجيته أنتوني بلينكن، أمس الأربعاء، إلى العاصمة الكينية نيروبي، في مستهل جولة أفريقية تستمر 4 أيام، وتحمله أيضاً إلى نيجيريا والسنغال، وهي أرفع زيارة لمسؤول أميركي في إدارة بايدن إلى القارة منذ وصول الأخير إلى البيت الأبيض في يناير/ كانون الثاني الماضي. وكان بلينكن قد حطّ في القاهرة بزيارة خاطفة أجراها للعاصمة المصرية في مايو/ أيار الماضي، لكن تطورات أفغانستان حالت دون إتمامه أول جولة أفريقية له كانت مقررة في أغسطس/ آب. هذا التأخير لم يخدم عزم بايدن على إظهار جدية في التعاطي مع أزمات القارة السمراء، قد تتمايز عن الإهمال الذي أبداه سلفه دونالد ترامب مع أفريقيا، والتي تعد منذ فترة طويلة عنوان «فشل» أميركي، لا سيما مع تعزّز دوري الصين وروسيا. وإذا كانت واشنطن تنظر غالباً إلى أفريقيا كساحة «مشاكل يتوجب حلّها»، من الأوبئة إلى الإرهاب، من دون النظر إلى إمكانيات القارة الواعدة، فإن التطورات الحاصلة في إثيوبيا والسودان، والتوتر المتصاعد الذي قد يحول منطقة القرن الأفريقي إلى ساحة ملتهبة، ستطغى هذه المرة على زيارة بلينكن، حيث لن يكون بمقدوره الغوص في جميع الملفات العالقة، من الترويج للديمقراطية إلى أزمة المناخ، وصولاً إلى ملف المنافسة الصينية – الأميركية، وهو جانب لا تزال فيه الولايات المتحدة متراجعة جداً بحجم استثماراتها ومساعداتها، على الرغم من أنها كانت البند الأساسي لسياسة ترامب في القارة.

وتشعر القارة الأفريقية من جهتها، بحجم الانكفاء الأميركي عن شؤونها، حيث تنتظر من بايدن بلورة سياسة أكثر وضوحاً تجاهها. ومع وصول بلينكن إلى كينيا، الحليفة التقليدية لبلاده، عقد الأخير أول لقاء له مع زعماء المجتمع المدني، حثّهم فيه على تعزيز خطاب الترويج للديمقراطية، لا سيما قبل انتخابات وطنية مرتقبة الصيف المقبل. لكن كينيا تؤدي دوراً أساسياً في المفاوضات التي يشارك فيها أيضاً المبعوث الأميركي إلى منطقة القرن الأفريقي جيفري فيلتمان لحلّ الأزمة الإثيوبية، حيث تلوح حرب أهلية بين الحكومة الاتحادية بقيادة أبي أحمد وقوات «جبهة تحرير تيغراي» وتحالفها العسكري. هكذا ستكون نيروبي محطة مهمة لبلينكن لبحث سبل احتواء الأزمة، ومحاولته الوقوف على آخر مستجدات مفاوضات وقف إطلاق النار التي لا تبدو أديس أبابا مذعنة لها. في هذا الإطار، التقى بلينكن أمس الرئيس الكيني أوهورو كينياتا، الذي كان قد زار البيت الأبيض في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، حيث التقى بايدن كاول زعيم أفريقي يستقبله الأخير بعد توليه الرئاسة. مع العلم أن الرئيس الكيني زار أيضاً أديس أبابا، الأحد الماضي، مستبقاً اجتماعه ببلينكن. وليست إثيوبيا وحدها التي تشكل صداعاً أفريقياً لإدارة بايدن في أول عام من حكمه، إذ ساهم الأمل المفرط بالمرحلة الانتقالية في السودان، بعد سقوط نظام عمر البشير، بتراخي هذه الإدارة في التعاطي مع هذا البلد، حيث يتعزز الدوران الروسي والصيني، ومعهما الإماراتي والمصري والتركي، وحيث انقلب العسكر بقيادة عبد الفتاح البرهان، في 25 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، على الشريك المدني في السلطة. وقد فشلت جميع الاتصالات التي قام بها مسؤولو الإدارة الأميركية، بما في ذلك المبعوث إلى القرن الأفريقي جيفري فيلتمان، وكبيرة مبعوثي بايدن إلى أفريقيا، مولي في، في تبديل موقف قادة الانقلاب. ولا تنذر الأوضاع المستجدة في السودان وإثيوبيا بأزمة سياسية فقط من شأنها مواصلة إضعاف الدور الأميركي، بل بكارثة إنسانية في منطقة القرن الأفريقي، التي قد تكون هدفاً متزايداً للإرهاب. ولطالما كانت أديس أبابا حليفة لواشنطن، إلا أن الأخيرة باتت ممتعضة من القيود التي تفرضها إثيوبيا على إدخال المواد الغذائية إلى إقليم تيغراي في شمالي البلاد، حيث يعاني مئات الآف السكان من ظروف تقارب المجاعة. وقالت مندوبة واشنطن لدى الأمم المتحدة لورا توماس-غرينفيلد، أخيراً، إنها «ليست إثيوبيا التي اعتقدنا أننا سنراها قبل عامين، حين كنّا نشيد ببلاد تتمتع بأسرع نمو اقتصادي في أفريقيا».

وحذّر كبير دبلوماسيي ملف أفريقيا في وزارة الخارجية الأميركية في عهد الوزيرة السابقة هيلاري كلينتون جوني كارسون (يعمل حالياً باحثاً في معهد الولايات المتحدة للسلام)، كما نقلت عنه وكالة «فرانس برس»، من «فرصة ضائعة» في حال لم يدع بلينكن قادة دول الجوار الإثيوبي إلى إيجاد حل إقليمي، موضحاً أن «القرن الأفريقي منطقة شديدة الهشاشة، والتحولات الديمقراطية التي اعتقدنا أنها ستمضي قدماً في إثيوبيا والسودان خرجت عن مسارها». وحذّر من أنه في حال «فشل هاتين الدولتين خلال العام المقبل، سنرى انهياراً إقليمياً أوسع».

ويعتزم بلينكن، بعد كينيا، زيارة نيجيريا، أكبر دول القارة من حيث عدد السكان، على أن تكون محطته الأخيرة في السنغال، التي تعد مثالاً لديمقراطية مستقرة في القارة، التي شهدت في عام واحد 4 انقلابات عسكرية، وهو أعلى رقم منذ 40 عاماً. ويحتمل أن يواجه بلينكن نقاشات حسّاسة في نيجيريا بعد تعليق الولايات المتحدة تسليم مروحيات عسكرية على خلفية مخاوف بشأن حقوق الإنسان، كما يتوقع أن تشمل زيارته التطرق إلى ملف التجارة، إذ إن اتفاق إعفاء صادرات دول أفريقية من الرسوم الأميركية تنتهي مفاعيله في 2025، ولا يبدو بايدن مستعجلاً لطرح اتفاق بديل في ظلّ تزايد انتقادات الرأي العام الأميركي للاتفاقات التجارية. ويتوقع أن يمهّد انتهاء مفاعيل الاتفاق الطريق أمام تعزيز الصين حضورها الاقتصادي في القارة، حيث تقبل على ضمان الحصول على الموارد الطبيعية، مع غضّ الطرف عن الحوكمة.

وكان ترامب أول رئيس أميركي منذ عقود لا يقوم بأي زيارة إلى أفريقيا، حيث أبدى ازدراء للقارة، مع إعلانه فور وصوله للحكم، عن منع مواطني 6 دول منها من دخول الأراضي الأميركية. وقال المسؤول البارز في الخارجية الأميركية إرفين ماسينغا إن «التركيز على تنشيط الديمقراطيات، إضافة إلى التغير المناخي والتنمية المستدامة، يسلّط الضوء على المقاربة الحالية» بشأن أفريقيا، مشيراً إلى أنّ بلينكن سيبحث بشأن تعزيز القدرات الأفريقية لإنتاج لقاحات كورونا، بدفع يأمل منه بايدن عن الصين التي تروّج للقاحاتها في القارة.

(فرانس برس، العربي الجديد)

> دعا بلينكن المجتمع المدني في كينيا لترويج الديمقراطية

> لم يزر ترامب القارة الأفريقية، وأبدى ازدراء لمشاكلها

المغرب: «العدالة والتنمية» يقاطع الانتخابات التكميلية

الرباط ـ **عادل نجدي**

أعلن حزب «العدالة والتنمية» المعارض في المغرب، أمس الأربعاء، مقاطعته للانتخابات التكميلية التي قررت وزارة الداخلية المغربية تنظيمها في 2 ديسمبر/كانون الأول المقبل، في 22 جماعة ترابية (بلديات) بهدف ملء المقاعد الشاغرة فيها. وذكر الحزب في بيان، أنه «غير معني بالانتخابات الجزئية»، مبرراً موقفه بأن «لا سند قانونياً للدعوة إلى انتخابات تكميلية». واعتبر أن «أصل الشغور المعلن عنه في مجالس الجماعات المعنية لا يعود نهائياً لأي داع من الدواعي الطبيعية التي تنص عليها القوانين الانتخابية والتي تطرأ عادة في حياة المجالس المنتخبة، بل إلى شغور نشأ في الانتخابات التي جرت في 8 سبتمبر/ أيلول الماضي، وذلك بمجرد القيام بعملية فرز الأصوات وتوزيع المقاعد، بحكم التغيير الذي طرأ على هذه القوانين».

وذكر البيان، أن القانون التنظيمي المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية لا يتضمن حالة الشغور الناشئة عن طريقة توزيع المقاعد، مؤكداً موقف الحزب الرافض للتعديلات التي أدخلت على القوانين الانتخابية. وأضاف أن «التعديلات لا تسمح بفرز مجالس منتخبة تعبّر عن الإرادة الشعبية، بل تعاني من ثغرات واختلالات قانونية وتقنية وفراغات تؤدي إلى مثل هذه الحالات غير المنطقية». وتطرّق البيان إلى موضوع الشغور، وعدّه عائداً في الأصل «لكون التغيير الذي طرأ على القوانين الانتخابية قضى بحذف العتبة (الحد الأدنى للفوز)، وبتوزيع المقاعد على اللوائح بواسطة القاسم الانتخابي المحتسب على أساس عدد المصوتين (الأصوات الصحيحة والأصوات الملغاة)، وليس فقط على أساس عدد الأصوات الصحيحة كما كان سابقاً. وهو ما يؤدي حتماً إلى فائض في المقاعد يبقى غير موزع في بعض الحالات، كما حصل في هذه الجماعات الترابية».

وشدّد على أن «هذا الفائض الناجم عن الفارق عند توزيع المقاعد، بين عدد المصوتين المعتمد في احتساب القاسم الانتخابي، وعدد الأصوات الصحيحة المحصل عليها، هو فارق تنشأ عنه طبيعياً في بعض الحالات مقاعد فائضة بعد عملية التوزيع، باعتبار احتساب الأصوات الملغاة في القاسم الانتخابي». وأشار بيان الحزب إلى أن «هذا الشغور الناشئ عن قصور القوانين الانتخابية، هو شغور سبق تشكيل المجالس ومكاتبها وهيئاتها، ويطرح إشكالية ديمقراطية وقانونية حول تشكيل هذه المجالس مكاتبها وهيئاتها قبل استكمال عدد أعضائها القانوني، بناء على الانتخابات العامة، ثم اللجوء بعد ذلك إلى الاستدراك عبر انتخابات تكميلية وجزئية بعد الانتهاء من مسلسل انتخاب هياكل المجالس المعنية، على الرغم من أنها لم تستكمل العدد القانوني لأعضائها». ودعا البيان إلى معالجة «هذه الثغرات والاختلالات عبر مراجعة القوانين الانتخابية».

وكان وزير الداخلية المغربي عبد الوافي لفتيت قد أصدر، مطلع الأسبوع الحالي، قراراً يقضي بإجراء انتخابات جزئية وتكميلية لإعادة انتخاب أعضاء عدد من المجالس الجماعية، ويتعلق الأمر بجماعات تطوان ووجدة والفقيه بنصالح، إلى جانب 19 جماعة أخرى. وحدد قرار الوزير، الذي نشر في العدد الأخير للجريدة الرسمية، تاريخ الخميس 2 ديسمبر المقبل موعداً للانتخابات، على أن تتمّ الحملة الانتخابية في الدوائر المعنية، بين يومي غد الجمعة وأ ديسمبر المقبل.

وكانت أحزاب «الإصالة والمعاصرة» و«الاستقلال» و«التقدم والاشتراكية» قد اقترحت في تعديلاتها على مشاريع القوانين الانتخابية التي جرت وفقها انتخابات 8 سبتمبر الماضي، تعديل المادة 84 من مشروع القانون التنظيمي، التي تنص على توزيع المقاعد على اللوائح بواسطة «قاسم انتخابي» يُستخرج عن طريق قسمة عدد الناخبين المقيدين بالدائرة الانتخابية على عدد المقاعد المخصصة لها، وتوزع المقاعد الباقية حسب قاعدة أكبر البقايا، وذلك بتخصيصها للوائح التي تتوفر على الأرقام القريبة من القاسم المذكور.

اعتبر الحزب أن القوانين تغيّرت بعد انتخابات 8 سبتمبر (جلال المرشدي/الأناضول)

شرق غرب

مصر: أحكام نهائية بحق العليمي ومؤنس

قضت محكمة جنح أمن الدولة طوارئ مصر القديمة، أمس الأربعاء، بحبس الناشط زياد العليمي خمس سنوات، ومعاقبة الصحافيين هشام فؤاد وحسام مؤنس بالحبس أربع سنوات وتغريمهما 500 جنيه (32 دولاراً)، بحسب ما أعلنه الحقوقي خالد علي، بتهمة «نشر أخبار كاذبة وتهديد الأمن والسلم العام». ويُعدّ الحكم باتاً وغير قابل للطعن، وفقاً لقانون الطوارئ.

(العربي الجديد)

إدانة فلسطينية لنقل الاحتلال مقرّاته للقدس المحتلة

دان عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الأمين العام للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا» صالح رافت (الصورة)، أمس الأربعاء، قرار حكومة الاحتلال الإسرائيلي نقل وزاراتها ومقراتها وإداراتها إلى القدس المحتلة، واصفاً القرار بـ«الخطير». ونقلت عنه وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» تأكيده أن هذا القرار هو «استمرار لخطة (رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق بنيامين نتنياهو - (الرئيس الأميركي السابق دونالد) ترامب الهادفة لمواصلة فرض سيادة إسرائيل على القدس الشرقية المحتلة».

(العربي الجديد)

المعارضة التركية تدعو لانتخابات مبكرة عاجلة

دعا كمال من رئيس الحزب الجمهوري التركي، كمال كلجدار أوغلو وزعيمة الحزب الجيد ميرال أكشنر، عقب اجتماعهما في أنقرة، أمس الأربعاء، إلى إجراء انتخابات مبكرة. وعقب اللقاء، قال كلجدار أوغلو للصحافيين إنه «لا يمكن إدارة الاقتصاد بهذه الطريقة ويجب أن تذهب البلاد بأسرع وقت إلى الانتخابات المبكرة». بدورها، قالت أكشنر: «لم يعد هناك حل آخر سوى الانتخابات المبكرة».

(العربي الجديد)

إثيوبيا: الجيش يعلن صدّه لقوات تيغراي

أعلن تلفزيون «فانا» القريب من السلطات الإثيوبية، أمس الأربعاء، إحباط محاولة مقاتلي «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي» الاستيلاء على بلدة وللو في إقليم أمهرا. وأضاف أن الجيش المدعوم من قوات أمهرية تصدى لمقاتلي «الجبهة»، وقتل منهم الآلاف وألقى القبض على قادتهم الميدانيين. ولم تنف «الجبهة» أو تؤكد هذه الأنباء.

(العربي الجديد)

أزمة لبنان مع بعض الدول الخليجية تتفاقم

كشف السفير اللبناني في السعودية فوزي كبارة والسفير اللبناني في البحرين ميلاد نمور، أمس الأربعاء، خلال لقائهما البطريرك الماروني بشارة الراعي أن «الأزمة الدبلوماسية الأخيرة بين لبنان وعدد من دول الخليج على خلفية تصريحات وزير الإعلام جورج قرداحي (الصورة)، تتفاقم يوماً بعد يوم، من خلال إيقاف إصدار التأشيرات، وإيقاف استقبال الصادرات اللبنانية». واعتبرا أن «الحل يكون بأخذ الخطوات اللازمة لإعادة الأمور إلى مسارها الطبيعي قبل أن تتوسّع الفجوة».

(العربي الجديد)

الحدث

رئيس الحكومة الليبية الأسبق علي زيدان في طرابلس عام 2013 (Getty)

فيما لا يزال الغموض يلف مسألة إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الليبية، يتزايد عدد المرشحين للرئاسة، من دون أن تبت مفوضية الانتخابات بعد في قبول ترشحهم، ما سيكون عرضة للتجاذبات السياسية والتدخل الدولي خلال الفترة القصيرة المقبلة

رئاسيات ليبيا

زحمة مرشحين بانتظار مفاجأة «المقبولين»

علي زيدان

برز رئيس الحكومة الأسبق علي زيدان (71 عاماً)، كسياسي معارض لنظام معمر القذافي، ثم كثاني رئيس للحكومة بعد الثورة، بعد حكومة عبد الرحيم الكيب. وفي مارس/آذار 2014، حجب الموتمر الوطني العام الثقة عنه، ليغادر البلاد. وعرف بتوتر علاقته مع المجموعات المسلحة في ليبيا.

طرابلس ـ **العربي الجديد**

كرّت سبحة المرشحين لانتخابات الرئاسة في ليبيا، المقررة في 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل، فيما لا يزال الاستحقاق بشقيه الرئاسي والبرلماني، موضع جدل سياسي وقانوني، خصوصاً لجهة قوانين الانتخابات التي أقرها البرلمان، والتي تتسم بعدم العدالة وتوفر الأرضية للطعن بشرعية الانتخابات ونتائجها.

وبعد ترشح سيف الإسلام القذافي، الأحد الماضي، واللواء المتقاعد خليفة حفتر، أول من أمس الثلاثاء، المتهمين بارتكاب جرائم حرب في ليبيا، تقدم نائب المجلس الرئاسي السابق، أحمد معيتيق، المتحدر من مصراتة غرب ليبيا، بترشحه أمس إلى جانب رئيس الحكومة المؤقتة السابق علي زيدان. وتشمل قائمة المرشحين أيضاً كلاً من فيضان عبد حمزة والسنوسي عبد السلام الزوي وأسعد محسن زهيو، ومحمد المزوغي وعبد الحكيم زامونة (بعيو) وعبد الله ناكر وفتحي بن شتوان. وتداولت وسائل إعلامية أمس بترشح كل من رئيس الأركان العامة في حكومة الوفاق الوطني السابقة، الفريق محمد علي محمد المهدي، وسفير ليبيا السابق في الإمارات، رئيس تكتل «إحياء ليبيا»، عارف النايض، والأمين العام الأسبق لجمعية «الدعوة الإسلامية»، محمد أحمد الشريف.

وأعلن أحمد معيتيق أمس ترشحه، من مكتب الإدارة الانتخابية في طرابلس، معتبراً أن البلاد «تمر بوقت عصيب من الانقسام والاختلاف في السلطات التنفيذية، وحتى التشريعية»، مضيفاً أنه «حان الوقت لبناء ليبيا، وإنهاء الانقسام في الوطن الذي يحتاج الكثير». في موازاة ذلك، ينتظر ترشح وزير الداخلية السابق في حكومة الوفاق فتحي باشاغا، ورئيس البرلمان عقيلة صالح. وتداولت وسائل إعلام ليبية عزم صالح الترشح الأحد المقبل، فيما كان باشاغا قد تسلم بطاقته الانتخابية أول من أمس.

في هذه الأثناء، أكدت مفوضية الانتخابات، أن إعلانها قبول أوراق الترشح، لا يعني قبول المرشحين. وبعد ما دار من لغط حول ترشح القذافي وحفتر، أعلنت المفوضية العليا للانتخابات، أمس، أن استلامها أوراق المرشحين للانتخابات البرلمانية والرئاسية «لا يعني بالضرورة أن طلب المترشح قد قُبل». وذكرت المفوضية، أن تسلمها لـ«طلبات الترشح المرفقة بالمستندات ذات العلاقة بالاشتراطات القانونية المقدمة إليها، لا تعني بالضرورة أن طلب المرشح قد قُبل»، موضحة أنها «عملية استلام فقط للطلب الذي سيُحال إلى الإدارة العامة للتحقق من استيفاء كامل المستندات المطلوبة، ومن ثم إحالة بعضها إلى الجهات المختصة للنظر في مدى صحتها من عدمه». وأضافت أنها ستقوم بعد استكمال عملية التحقق والتدقيق في طلبات المرشحين واستكمال ردود الجهات ذات العلاقة بـ«نشر القوائم الأولية، وهي القوائم التي تضم أسماء المرشحين الذين استوفوا كامل الشروط والمستندات الدالة»، لافتة إلى أنه بعد ذلك «سيفتح الباب لغرض الطعون ومباشرة النظر فيها من قبل لجان الطعون الابتدائية والاستئناف في المحاكم المعنية»، ومن ثم نشر القوائم النهائية. وأكدت أنها ستنشر القوائم النهائية إثر اجتيازها «مرحلة التقاضي والطعون، وتضمين أسماء المرشحين المجازين في ورقة الاقتراع التي ستسلم إلى الناخبين». وكانت المفوضية قد أكدت، أول من أمس، أنها باشرت في إحالة «القائمة الأولى» من طلبات المتقدمين للترشح للانتخابات البرلمانية، إلى «النائب العام، وجهاز المباحث الجنائية، والإدارة العامة للجوازات والجنسية»، للتأكد من توفر شروط الترشح.

في موازاة ذلك، جاء لقاء السفير الأميركي إلى ليبيا ريتشارد نورلاند أمس برئيس المفوضية عماد السايح، ليسلط الضوء مجدداً على الاهتمام الأميركي بانتخابات ليبيا، علماً أن أسئلة كثيرة لا تزال تثار حول إمكانية إجراء الانتخابات من عدمها. وأكد نورلاند مواصلة بلاده «دعم جهود المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لضمان أمن ونزاهة عملية التصويت»، وذلك في تعليق له نقلته السفارة الأميركية في ليبيا عبر «تويتر» إثر زيارته أمس، مقر المفوضية، كما التقى نورلاند نائب المجلس الرئاسي موسى الكوني، فيما بحث رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي مع المبعوث الأممي إلى ليبيا يان كوبيش «العقبات التي تواجه الانتخابات الليبية»، مؤكداً «الاستعداد لإجراء الانتخابات والقبول بنتائجها».

في هذه الأثناء، يبدو أن سيف الإسلام القذافي سيكثف ظهوره الإعلامي بعد ترشحه للرئاسة، بعد سنوات من التواري عن المشهد، إذ دعا أمس كافة الليبيين إلى «الإقبال على العملية الانتخابية» لإخراج البلاد من أزمتها، وذلك في بيان تداولته منصات التواصل الاجتماعي ونسبته إلى موقع جديد لحملته على «تويتر». وحثّ سيف الإسلام في البيان، الليبيين، على ضرورة التوجه إلى مكاتب المفوضية في كل المناطق والمدن لاستلام البطاقات الانتخابية، معتبراً أنها «جواز عبوركم إلى صناديق الاقتراع نحو المشاركة في اتخاذ القرار الوطني المستقل، لتعزيز حجم شرعية المؤسسات السياسية الجديدة التي ستنتخبونها للنهوض بالبلاد وإعادة تأهيلها وإعمارها واتخاذ ما تحتاجه من قرارات تُعيدها إلى مكانتها الأولى بين الدول».

من جهته، أكد رئيس الحكومة الانتقالية في ليبيا، عبد الحميد الدبيبة، أمس، خلال اجتماع للحكومة، أنه «لا يمكن أن نقبل بالعودة إلى الحرب والانقسام والخلاف والتشتت، وأي شكل من الانتخابات لا نختلف عليه، لعدم العودة إلى المربع الأول»، لكنه أضاف أنه «لو قدر لنا أن نختار الديمقراطية، فيجب أن نختارها بقواعدها وقوانينها ودستورها». وكان الدبيبة قد أعرب الإثنين الماضي عن تأييده المطالب بإجراء الانتخابات وفقاً لـ«قاعدة دستورية متفق عليها»، واصفاً القوانين الانتخابية الحالية بأنها «معيبة ومفصلة على قياس أشخاص». ولم يعلن الدبيبة بعد رسمياً ترشحه للرئاسة، علماً أن مفوضية الانتخابات ستواصل تسلم طلبات الترشح للرئاسة الليبية، حتى الإثنين المقبل، فيما تستمر في استقبال طالبات الترشح للانتخابات التشريعية حتى 7 ديسمبر.

> دعا سيف الإسلام الليبيين إلى الإقبال على الانتخابات

> أوضحت مفوضية الانتخابات أنه لم يجر قبول المرشحين بعد

تقرير

الأخبار غير السارة التي تلاحق الرئيس التونسي

تلاحق الأنباء غير السارّة الرئيس التونسي قيس سعيد، وهو ما دفعه لمنح الضوء الأخضر للحكومة للتفاوض مجدداً مع صندوق النقد الدولي

صلاح الدين الجورشي

يعتقد البعض في الداخل التونسي وخارجه، أن أيام الرئيس قيس سعيّد في السلطة أصبحت معدودة بسبب الاحتجاجات المتصاعدة في تونس، وأيضاً بحكم الأزمة الاقتصادية الحادة التي تمرّ بها البلاد. غير أن أصحاب هذا التوقع ربما يتسرّعون، لأن الصراع السياسي الذي يخوضه خصوم الرئيس سيمتد لفترة طويلة. وهو ما قد يجعل الحديث عن إزاحته مستبعداً قبل الانتخابات الرئاسية المقررة في عام 2024. مع ذلك ستكون الفترة المتبقية من ولايته الحالية صعبة وغير مستقرة، بسبب المشكلات السياسية والاقتصادية التي تتخبّط فيها تونس، في غياب أي أفق واضح لتجاوزها على المدى المنظور.

آخر الأخبار السيئة وصلت من وكالة التصنيف المالي اليابانية «رايتنغ أند انفستمنت»، التي قررت تخفيض الترقيم السيادي لتونس والمصرف المركزي التونسي إلى «ب إيجابي»، مع آفاق سلبية. وأضافت الوكالة في بلاغ لها، أنها «قد تخفض التصنيف بدرجة أكبر في حال طالت عملية التفاوض بين تونس وصندوق النقد الدولي للحصول على تمويلات جديدة»، معتبرة أن الوضع الراهن في تونس «يدعو إلى الاحتراز، خصوصاً في ما يتعلق بقدرتها على سداد الديون». وتعتبر هذه الوكالة من بين المؤسسات الدولية المختصة في رصد أوضاع اقتصاديات الدول، والتي سبق لسعيّد أن استهزأ بها وبتصنيفاتها. لكن مع ذلك فإن تقديراتها ستزيد من إضعاف الاقتصاد التونسي وحرمانه من مصادر تمويل ضرورية، خصوصاً في ظل المرحلة الخطيرة التي تمرّ بها البلاد. وتكفي الإشارة في هذا السياق إلى أن خبراء الاقتصاد في تونس فوجئوا بحجم عجز ميزانية الدولة لسنة 2021، والذي بلغ قرابة 10 مليارات دينار (نحو 3,5 مليارات دولار). وهو رقم يعكس مدى الهشاشة الكبرى التي بلغتها الحالة الاقتصادية.

لم تدرك السلطة الحالية أن تأخير الشروع في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي من شأنه أن يزيد من حجم الضغوط المالية ويعرّض اقتصاد البلد إلى هزات قوية. لقد افترض رئيس الجمهورية أن بإمكان تونس الاستغناء ولو جزئياً عن الاستعانة بمؤسسة كبرى مثل صندوق النقد الدولي، ودعا الشعب إلى الاعتماد على الذات، لكن الواقع الموضوعي أثبت بوضوح أن تونس غير قادرة في هذا الظرف تحديداً، على عزل نفسها وخوض معركة تحقيق الاكتفاء الذاتي، من دون امتلاك مقوّمات هذه المعركة وشروطها. لهذا اضطر سعيد للتراجع والسماح لرئيسة الحكومة نجلاء بودن بالاتصال مجدداً بالصندوق، وتنظيم اجتماع بطلب من تونس، للبحث عن صيغة من شأنها أن تسمح بعقد اتفاق قد يخفف من الاختناق المالي الذي تعاني منه الحكومة. ومن شأن كل تأخير في الملف المالي أن يزيد شكوك الممولين في قدرة الاقتصاد المحلي على التعافي والصمود والإيفاء بتعهداته.

يأتي هذا الخبر السيئ في مناخ سياسي غير مستقر، إذ شهدت العاصمة التونسية تجمّعاً ضخماً دعت إليه مبادرة «مواطنون ضد الانقلاب»، واختارت تنظيمه في ضاحية باردو، على مسافة قريبة من مقر البرلمان المغلق بقرار رئاسي منذ 25 يوليو/ تموز الماضي. وعلى الرغم من التعبئة الأمنية الواسعة التي لجأت إليها وزارة الداخلية، والإجراءات غير المعهودة التي اقدمت عليها، مثيرة احتجاج العديد من المنظمات الحقوقية، ومن بينها منع وصول المحتجين من محافظات عديدة إلى العاصمة، إلا أن تجمّع باردو كان وازناً. ورُفعت في التجمّع شعارات قوية ضد سعيد، مطالبة برحيله. وكاد هذا التجمّع الاحتجاجي أن يتحول إلى اعتصام مفتوح، أو محاولة اقتحام مبنى البرلمان المطوق بعدد كبير من الأمنيين والعسكريين.

ويواجه الرئيس ملفات معقدة جعلته في وضع غير مريح، مع تراجع رصيد الثقة فيه عشر نقاط، حسب آخر استطلاع رأي نُظم في تونس. وهو تراجع مهم، رغم أنه لا يزال يتصدر المرتبة الأولى، فشعبية سعيد لا تزال قوية، لكن في المقابل هناك حيرة عامة تسود مختلف الأوساط بما في ذلك أنصاره. ولهذا السبب برزت مساع من أجل تعميق الحوار مع الاتحاد العام التونسي للشغل حول الملفات الاجتماعية، مع إتمام الاتفاق بين الحكومة وقيادة الاتحاد على تسوية عدد من الملفات القديمة. وهي خطوة وُصفت بالإيجابية، لكن القيادة النقابية وإن أكدت على أنه لا عودة إلى ما قبل 25 يوليو، فإنها في المقابل دعت إلى تنظيم انتخابات سابقة لأوانها، وطالبت بإنشاء محكمة دستورية، وأكدت على أن التظاهر من الحقوق التي يجب احترامها. مع العلم أن رئيس الجمهورية يريد من الاتحاد الاكتفاء بتركيز الجهود على المسائل الاجتماعية، من دون التدخل في المجال السياسي الذي يجب أن يبقى خاصاً بالرئاسة. وهو شرط من الصعب أن يقبله الاتحاد الذي يعتبر نفسه شريكاً لا يمكن شطبه أو تقليص حجمه ودوره.

طلب سعيّد من بودن التفاوض مع صندوق النقد (كيران إيدلي/Getty)

> يشترط سعيّد على اتحاد الشغل الابتعاد عن السياسة

قضية

قدم الاتحاد العام التونسي للشغل ما يشبه خريطة الطريق للرئيس قيس سعيّد للخروج من المأزق في البلاد، عبر دعوته إلى إلغاء الأمر 117، والذهاب إلى انتخابات تشريعية مبكرة

مبادرة اتحاد الشغل

هل يتجاوب قيس سعيّد مع الدعوة للحوار؟

تونس ـ **وليد التليلي**

شكلت المحادثة الهاتفية التي جرت بين الرئيس التونسي قيس سعيّد والأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نور الدين الطبوبي، الأحد الماضي، مفاجأة للساحة السياسية التونسية، حيث أشار بيان مقتضب جداً للاتحاد إلى أن الحديث «تناول الوضع العام في البلاد، وأهمية الإسراع بمواصلة مسار 25 يوليو/تموز (الماضي)، ليكون فعلاً فرصة تاريخية للقطع مع عشرية غلب عليها الفشل».

توقيت المكالمة وشكلها ومضمونها بدا مهماً للغاية، فقد حدثت عشية خروج آلاف التونسيين إلى الشارع استجابة لدعوة حملة «مواطنون ضد الانقلاب»، طارحين خريطة طريق جديدة تتركز حول انتخابات مبكرة. كما أن هذه المحادثة جرت بعد مدة من الجفاء بين الرجلين، ولخصت موقف الاتحاد المبدئي في الواقع من الأحداث، العودة إلى 25 يوليو واستثماره لمشهد جديد لا يعود لما قبله.

الرئاسة التونسية لم تعلق على هذا الموضوع لغاية عشية أمس الأول، ولم تعلن موقفها من نقاشات تتواصل منذ يومين، وهذا سيكون موضوع انتظار للساحة التي بدأت تقطع مع حالة الجمود حتى الآن، وهو ما يطرح السؤال المهم، هل سينجح اتحاد الشغل في دفع الرئيس إلى القطع مع إجراءات 22 سبتمبر/أيلول الماضي، التي جمع فيها كل السلطات، والعودة إلى 25 يوليو؟ وهل سيقبل بالذهاب إلى انتخابات مبكرة بقانون جديد يتم إنجازه بطريقة تشاركية؟ وهل يقبل سعيّد بالتنازل لمعارضيه والذهاب إلى حوار، وهل سيقبل الآن بحوار وطني كان يرفضه منذ أشهر؟

الطبوبي كان واضحاً الإثنين الماضي، حيث دعا إلى انتخابات تشريعية مبكرة وصياغة قانون انتخابي جديد، داعياً رئيس الجمهورية إلى ضرورة وضع سقف زمني للفترة الاستثنائية. وشدد الطبوبي، عقب لقاء جمع الحكومة بالاتحاد، على أنه «لا عودة لما قبل 25 يوليو»، مؤكداً أن «القرار لا بد أن يكون تونسياً وتشاركياً، والحل اليوم ليس في الشارع وإنما في قوة النباهة والاقتراح والتفاعل، لأن المرحلة هي مرحلة رصانة وحكمة». وشدد على أن «الاتحاد لا يعطي صكاً على بياض، نحن مع إجراءات 25 يوليو، ومع تبني قراءة نقدية في نفس الوقت، وسنتفاعل مع ما سيُطرح من قبل مؤسسة الرئاسة بنفس القراءة النقدية».

وأكد ضرورة قيام رئاسة الجمهورية بتوحيد كل العائلات رغم الاختلاف بينها. وقال: «قدر رئاسة الجمهورية كقدر رب العائلة، وهو توحيد كل التونسيين حول مشروع وطني».

وكان الطبوبي قال، في تصريح لقناة «الجزيرة» الأحد الماضي: «وجدت من رئيس الجمهورية الإصغاء والانفتاح لإيجاد مخرج حتى تبقى تونس منارة في الممارسة الديمقراطية والتظاهر السلمي وحرية التعبير»، مضيفاً: «لا خوف على تونس طالما فيها إرادة شعبية حقيقية تنبذ العنف، وتلتقي على قاعدة الاختلاف في الرأي ومنفتحة على الحوار الجاد والمسؤول».

وتابع: «نتعامل مع ما بعد 25 يوليو بطريقة نقدية إيجابية، من أجل أن تبقى تونس ديمقراطية ذات مؤسسات، من خلال التعجيل، في إطار التشاركية، على أنه انتخابي جديد، ثم الذهاب إلى انتخابات تشريعية مبكرة».

وأضاف الطبوبي: «لا رجوع إلى ما قبل 25 يوليو، لكن نرى المستقبل بقراءة نقدية لتوجهات الرئيس التي لم يفصح عنها إلى حد الآن، وهو ما فتح باب التأويلات، وعلينا إيجاد فرصة للإصلاح والتركيز على الخروج من الأزمة». وتابع: «العديد من النواب أصبحوا يعتبرون أن العودة إلى البرلمان الحالي أمر مستحيل، وبالتالي العودة إلى الوراء مضيعة للوقت».

واستطاع الطبوبي، بهذه التصريحات، إعادة المبادرة السياسية للمنظمة النقابية، لكنها ستبقى معلقة إلى حين تبيّن موقف سعيّد، وبنفس الوضوح، إن كان سيقبل صراحة أن يقدم تنازلات لساحة سياسية وصف بعض أفرادها في نفس اليوم، الأحد الماضي، بأنهم «يزرعون الفتنة» وستأتي عليهم «ريح عاتية»، بينما هو «يزرع شجرة مباركة» بمناسبة الاحتفال بعيد الشجرة في تونس.

وقال المحلل السياسي قاسم الغربي، لـ«العربي الجديد»، إن مبادرة الاتحاد، والدعوة لانتخابات مبكرة، تلتقي فيها مع أغلب مكونات الساحة السياسية التونسية، وحتى معارضو سعيّد ومنظومة حكم ما قبل 25 يوليو لم تعد تطالب بالعودة لما قبلها. وأوضح الغربي أن «الاتحاد منذ البداية يقف في منطقة وسط، وربما يرى أن الرئيس الآن قد يقبل تحت هذه الضغوط بشروط الاتحاد وخريطته». واعتبر أن «الجميع الآن مقتنع باستحالة العودة إلى ما قبل 25 يوليو، وسعيّد هو الذي أبعد الجميع عنه بقرارات 22 سبتمبر تحت ما يعرف بالأمر 117. كان يمكن استثمار تحول 25 يوليو بشكل أفضل، ولكن سعيّد ذهب في خيار مخالف، والاتحاد اليوم يهدف بوضوح الى إلغاء الأمر 117 والعودة إلى 25 يوليو، لأن سبب الأزمة هو الأمر 117».

وقال الغربي إن «سعيّد يمكن أن يقبل تحت هذه الضغوط الحالية بالعودة إلى 25 يوليو، دون أن أخفي تشاؤمي الشخصي بهذا الخصوص. أعتقد أنه يمكن وضع شكل من الحوار يؤدي إلى انتخابات سابقة لأوانها بقانون جديد، يتم وضعه بشكل تشاركي». وأشار إلى أن دخول الاتحاد على الخط «سيشكل أيضاً فرصة لإنقاذ سعيّد سياسياً، بسبب كل هذه المعارضة التي تتزايد».

وقال إن «ما يبدو أنه تقارب بين الحكومة والاتحاد بخصوص الملفات الاجتماعية لا يمكن أن يجد طريقاً للتنفيذ بحكم الظروف الاقتصادية الصعبة للحكومة، التي لا يمكنها الاستجابة لطلبات النقابة، وهذا سيثير مشاكل بالتأكيد».

يشار إلى أن زهير المغزاوي، الأمين العام لحركة «الشعب»، القريبة من سعيّد، قال، أخيراً، إن «الحركة لا تسعى للتقرب من رئيس الدولة قيس سعيّد مثل ما يروج له البعض، وتلتقي معه في مشروع وتصورات الحركة تختلف مع سعيّد في نقاط عديدة على غرار حالة العزلة التي اختارها، وترفض المس بالحريات الفردية وتطالب بأن لا تطول الفترة الاستثنائية، مشيداً، في الوقت ذاته، «بإسقاط سعيّد لمنظومة الإسلام السياسي». وقال: «هدفنا هو حماية الديمقراطية، وهناك جبهة واسعة في البلاد لا يمكن تجاهلها، وسعيّد غير قادر على شق الطريق بمفرده، خاصة أن هناك حالة من القلق بخصوص إجراءات 25 يوليو». وشدّد على أن «حركة الشعب تتمسك بالديمقراطية التمثيلية رغم هناتها العديدة، ولن تساند الرئيس في حالة إصراره على نموذج البناء القاعدي».

> الغربي: مبادرة الاتحاد تلتقي مع أغلب المكونات السياسية

> المغزاوي: حركة الشعب تختلف مع سعيّد في نقاط عديدة

شرق غرب

تشيلي: مجلس الشيوخ ينقذ بينيرا

صوّت مجلس الشيوخ التشيلي، أمس الأول، ضدّ عزل الرئيس سيباستيان بينيرا، بعدما وجّه إليه مجلس النواب الذي تهيمن عليه المعارضة الاتّهام في قضية تضارب مصالح، بسبب صفقة بيع شركة «مينيرا دومينغا» للتعدين في 2010 التي تمّت في ملاذ ضريبي وكشفتها «وثائق باندورا» أخيراً. وعلى الرغم من أنّ المعارضة تمتلك الغالبية في مجلس الشيوخ، إلا أنّ إقرار آلية عزل الرئيس يحتاج إلى أغلبية الثلثين، أي 29 صوتاً، وهي عتبة لم تتمكن المعارضة من بلوغها، إذ صوّت لصالح الآلية 24 سيناتوراً مقابل 18 ضدّها، بينما امتنع واحد عن التصويت.

(فرانس برس)

مناورات بالغواصات في بحر الصين الجنوبي

أجرت أميركا واليابان، مناورات عسكرية مشتركة في بحر الصين الجنوبي، بمشاركة غواصة، في خطوة هي الأولى من نوعها. وذكرت البحرية اليابانية، في بيان أمس الأربعاء، أنها شاركت في المناورات عبر مدمرتين، وطائرة مخصصة لإجراء الدوريات، وللمرة الأولى بغواصة.

(الأناضول)

برلمان نيكاراغوا يطالب بمغادرة منظمة الدول الأميركية

طلب برلمان نيكاراغوا، أمس الأول، من الرئيس دانيال أورتيغا، الذي منعته الولايات المتحدة من دخول أراضيها، سحب بلاده من منظمة الدول الأميركية. ودعا البرلمان، الذي يتمتع فيه حزب الرئيس «جبهة التحرير الوطنية الساندينية» بأغلبية ساحقة، أورتيغا «بصفته رئيس الدولة إلى إدانة ميثاق منظمة الدول الأميركية» ما يعني انسحاب نيكاراغوا منها.

(فرانس برس)

قد يمهد تعديل «كامب ديفيد» لترتيبات إسرائيلية جديدة خاصة بسيناء والفلسطينيين، خصوصاً أن خطة توطينهم في المنطقة ليست جديدة، فيما اعتبر دبلوماسي مصري أن الرئيس الأميركي جو بايدن مؤمن بـ«صفقة القرن»، لكنه يركز على الجوانب الاقتصادية

تعديل كامب ديفيد

تحذير من ترتيبات إسرائيلية جديدة لسيناء

تتجه مصر لزيادة عديد قواتها في سيناء (خالد دسوقي/فرانس برس)

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تتوالى التسريبات أخيراً عن تعديل بنود «معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية»، لتحيي المخاوف من مخطط لتنفيذ الطموحات الإسرائيلية الأميركية، كما ورد في خطة الإملاءات لتصفية القضية الفلسطينية المعروفة بـ«صفقة القرن»، تحديداً في ما يتعلق بتحويل جزء من سيناء المصرية إلى مكان يستوعب جزءاً من سكان غزة.

وكشفت مصادر سياسية ودبلوماسية مصرية، تحدثت إلى «العربي الجديد»، عن أن تعديل «معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية»، قد يشمل بنوداً أخرى غير التي أعلن عنها الجيشان المصري والإسرائيلي، والمتعلقة بالترتيبات الأمنية الخاصة بحجم القوات المصرية في المنطقة «ج»، والتي تسمح للجيش المصري بزيادة قواته في تلك المنطقة. وقالت المصادر إن التعديل ربما يمتد إلى بنود أخرى في المعاهدة «قد تمهد لترتيبات إسرائيلية جديدة خاصة بسيناء والفلسطينيين، كما ورد في خطة (الرئيس الأميركي السابق) ترامب المعروفة بصفقة القرن»، والهادفة لتصفية القضية الفلسطينية، خصوصاً ما تُعرّف بقضايا الحل النهائي.

وزار وفد إسرائيلي رفيع المستوى، برئاسة مستشار الأمن القومي الإسرائيلي إيال حولتا، القاهرة، الأحد الماضي، لبحث مجموعة من الملفات ذات الاهتمام المشترك مع مصر، وذلك في زيارة تسبق تلك المرتقبة لرئيس جهاز المخابرات العامة اللواء عباس كامل إلى تل أبيب، نهاية الشهر الحالي. وبحسب مصادر مصرية خاصة، تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإن اللقاء بحث بعض الإجراءات الأمنية الملحقة بالاتفاق الأخير الخاص بزيادة عدد القوات المصرية في رفح، كاشفة أن هناك بنوداً أخرى ذات صلة باتفاقية «كامب ديفيد» محل دراسة بين الجانبين، من أجل إدخال تعديلات عليها في ضوء التنسيق الأمني رفيع المستوى بين الجانبين في سيناء، ومنطقة الحدود المشتركة.

في هذا السياق، قال دبلوماسي مصري سابق إن «المحتل الإسرائيلي أجبر مصر ودولاً خليجية على الدخول في حلف اقتصادي بشروطه التي فرضها. وعلى أساس ذلك جاءت فكرة منتجعات «نيوم» السعودية، والتي تمتد إلى مصر، وغيرها من مشروعات اقتصادية، أعلنت عن بعضها الإدارة الأميركية السابقة، هدفها إنشاء منطقة اقتصادية، جزء منها في سيناء يستوعب عمالاً من غزة مع أسرهم، بالإضافة إلى بعض المشروعات، مثل محطات كهرباء ووقود تمد سكان القطاع بالطاقة، ما يساهم في تحقيق مشروع السلام الاقتصادي المزعوم، الذي بشر به رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي السابق شمعون بيريز».

وأضاف الدبلوماسي المصري أن «فكرة ترحيل الفلسطينيين إلى سيناء، فكرة صهيونية موجودة منذ سنوات طويلة، وأن التسريبات التي تخرج كل فترة إلى العلن ويتم نفيها، تعود مرة أخرى للظهور، وهذا أمر متعارف عليه للتمهيد لفكرة معينة، وجعل وقعها أخف على المواطن العربي. وهذا يحدث بشكل ممنهج وعلى مدار سنوات طويلة جداً». وتابع أنه «على الرغم من أن صفقة القرن وفكرة السلام الإسرائيلي تعودان بالأساس إلى الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، إلا أن الرئيس الحالي جو بايدن، أكثر إيماناً بهذه الفكرة، لكنه يركز أكثر على الجوانب الاقتصادية، ويرى أنها أقرب للواقعية السياسية».

وأوضح الدبلوماسي المصري أن «السلام بين إسرائيل وإيران أمر لا يمكن حدوثه، إسرائيل وحدها لا تستطيع محاربة إيران، ولذلك قررت أنه من الضروري أن تدخل في حلف عربي خليجي، فإذا قررت إيران مهاجمتها فسوف تهاجم الحلف بالكامل». وأضاف أن «إجراء قوات بحرية تابعة لدول خليجية مناورات عسكرية مشتركة مع نظيرتها الإسرائيلية، خطوة لم تكن لتخطر على البال قبل ذلك». وامتدت المناورات، التي بدأت في 10 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، لخمسة أيام في البحر الأحمر، وشاركت فيها بوارج حربية من الإمارات والبحرين وإسرائيل، إضافة إلى الولايات المتحدة، وذلك «من أجل تأمين حرية حركة الملاحة»، بحسب ما قالته القيادة المركزية للقوات البحرية الأميركية، مضيفة، وقتها، أن التدريب «يستهدف تعزيز القدرة على العمل الجماعي بين القوات المشاركة في المناورات». وتأتي المناورات وتعديل «معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية» بعد توقيع «اتفاقيات أبراهام» في سبتمبر/أيلول 2020، وتطبيع الإمارات والبحرين علاقاتهما مع دولة الاحتلال الإسرائيلي.

> دبلوماسي مصري: بايدن أكثر إيماناً من ترامب بصفقة القرن
>
> طرحت خطة «صفقة القرن» 12 مشروعاً لتنفيذها بسيناء

وقبل 44 سنة حاربت حكومة الاحتلال الإسرائيلي بشراسة في مفاوضات «كامب ديفيد» لإقرار بنود معينة في اتفاقية السلام مع مصر، استقال بسببها وزير الخارجية المصري محمد إبراهيم كامل. خلال المفاوضات التي أجريت بولاية ميريلاند الأميركية عندما رافق الرئيس المصري الراحل أنور السادات في سبتمبر عام 1978- من منصبه في 16 من الشهر نفسه بسبب «حجم التنازلات التي قدمها الرئيس المصري الراحل لإسرائيل في ذلك الحين». وكتب كامل، في كتابه «السلام الضائع في اتفاقات كامب ديفيد» المنشور في القاهرة بداية ثمانينيات القرن الماضي، أن «ما قبل به السادات من أجل الازدهار»، في وندد بالاتفاقية لإخفاق السادات في الإصرار على انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة، والنص على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. وتنبأ في مذكراته أيضاً بمستقبل مظلم للمنطقة بأسرها، حيث قال إن «تلك الاتفاقيات ستؤدي إلى عزلة مصر وستسمح للدولة الصهيونية بحرية مطلقة في ممارسة سياسة القتل والإرهاب في المنطقة، مستخدمة السلاح الأميركي كمخلب لها». وقال أيضاً إن الأفكار الأميركية التي طرحت في «كامب ديفيد» كانت تهدف إلى إضفاء غطاء شرعي على احتلال إسرائيل للأراضي العربية.

وانتقد آخرون المعاهدة التي وقّعها السادات مع رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق مناحيم بيغن، بحضور الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر، وتحديداً البنود الخاصة بخفض الوجود العسكري للجيش المصري في سيناء، والذي يعني غياب السيادة الكاملة للدولة المصرية على جزء من أراضيها. ولكن بعد كل هذه السنوات من توقيع المعاهدة، يبدو أن التشدد الإسرائيلي في بنودها، لم يعد موجوداً في صورته الأولى، إذ إن تواتر الأخبار عن الاتفاق بين القاهرة وتل أبيب على تعديل بنود المعاهدة زاد في الأيام القليلة الماضية. فماذا حدث لجعل إسرائيل ترغب في تعديل معاهدة السلام الآن؟

في 25 و26 يونيو/حزيران 2019، نظمت الإدارة الأميركية، بقيادة مستشار وصهر ترامب، جاريد كوشنر، ورشة عمل تحت عنوان «السلام من أجل الازدهار»، في العاصمة البحرينية المنامة، بغرض الترويج لما تُعرف بـ«صفقة القرن». وكانت مصر على رأس الدول العربية التي حضرت المؤتمر، رغم أن الرئيس عبد الفتاح السيسي كان قد أنكر وجود الصفقة في نوفمبر 2018، عندما سأله أحد الشباب، في مؤتمر للشباب بمدينة شرم الشيخ، حيث قال للشاب وقتها: «صدقني... صفقة القرن هي تعبير أطلقته وسائل الإعلام... مفيش وأنا بتكلم بصدق، ما عندناش معلومات عن الموضوع ده». وذلك رغم أنه كان من أوائل الذين كشفوا النقاب مبكراً عن الصفقة، وكان ذلك في إبريل/نيسان 2017، في لقائه بترامب. وفي اللقاء أكد دعمه بكل ما أوتي من قوة للصفقة، وقال: «هتجدني فخامة الرئيس، ويقوة أيضاً، داعماً وبشدة، كل الجهود اللي هتبذل من أجل إيجاد حل لقضية القرن... لصفقة القرن اللي أنا متأكد إن فخامة الرئيس هيستطيع إنه يحلها».

وبحسب الخطة التي نشرها البيت الأبيض قبل يومين من انعقاد ورشة المنامة، تسهم الدول المانحة بنحو 50 مليار دولار، تذهب 28 ملياراً منها للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، و9,176 مليارات لمصر، و7,5 مليارات للأردن، و6 مليارات للبنان. وطرحت الخطة 12 مشروعاً تخص مصر وحدها، على أن يتم تنفيذها جميعاً في شبه جزيرة سيناء، وذلك من أجل تعزيز التنمية والتكامل في الإقليم كله، وليس من أجل سيناء وأهلها المصريين. ونصت على إنشاء البنية التحتية ودعم مشاريع الطاقة والكهرباء في سيناء، وتوفيرها من أجل مشاريع التنمية في الصفقة، بالإضافة إلى مشاريع دعم الطرق داخل سيناء والبنية التحتية للنقل والمواصلات، لمواكبة التطورات الجديدة، وتحسين الاتصال المحلي والإقليمي.

خطة توطين الفلسطينيين في سيناء ليست جديدة، والحديث عنها لم ينقطع منذ خمسينيات القرن الماضي. وقال الرئيس المخلوع الراحل حسني مبارك، في أحد الأحاديث، إن الإسرائيليين سبق وأن طلبوا منه في عهد رئيسة الوزراء البريطانية الراحلة مارغريت تاتشر، التنازل عن جزء من أرض سيناء ليكون ضمن الدولة الفلسطينية المرتقبة، لكنه رفض الطلب بشكل قاطع. لكن الجديد الآن هو الحديث عن تعديل «معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية»، بعد خطة ترامب التي اشتملت على مشاريع في سيناء وميناء ومطار، في إطار ما أطلقت عليه خطة كوشنر مصطلح «فلسطين الجديدة»، وهو تعبير جديد يدخل ملفات القضية الفلسطينية، ويتجاوز الحدود التاريخية للضفة الغربية وقطاع غزة باتجاه سيناء، بحيث يمهد لضم مساحات من شمال شرقي سيناء في رفح المصرية والشيخ زويد ومناطق شرق مدينة العريش إلى قطاع غزة.

وفي يوليو/تموز 2019، نشرت صحيفة «إسرائيل هيوم» ما أسمتها تفاصيل بنود وثيقة غير رسمية قالت إنه يتم تداولها بين موظفي وزارة الخارجية الإسرائيلية، من دون أن يعرف مصدرها، لكنها تحوي بنوداً شبيهة بما يتم نشره عن خطة ترامب بشأن القضية الفلسطينية، وتشمل تبادل أراضٍ، تتنازل مصر بموجبها عن مساحة 720 كيلومتراً مربعاً، وتحصل على أخرى في صحراء النقب. خطة البيت الأبيض طرحت أيضاً مشروعات لتوفير المياه في سيناء لدعم التنمية الاقتصادية على نطاق أوسع، ما يؤكد ادعاء موقع «ميدل إيست أوبزرفر» البريطاني في نوفمبر 2016، بأن ستة أنفاق غير معلن عنها يتم إنشاؤها تحت قناة السويس، الهدف منها هو إيصال مياه النيل إلى سيناء ثم إسرائيل.

رصد

طالبان للكونغرس الأميركي: التعاون ممكن

كابول ـ **العربي الجديد**

وجّه وزير خارجية حكومة طالبان، الملا أمير خان متقي، أمس الأربعاء، رسالة إلى الكونغرس الأميركي، دعا فيها إلى تحسين العلاقات الثنائية، واستمرار تقديم المساعدات للشعب الأفغاني مع بدء موسم البرد القارس، إضافة إلى رفع التجميد عن الأصول الأفغانية. وذكر متقي في رسالته أنه يصادف هذا العام الذكرى المئوية الأولى للعلاقات الأميركية الأفغانية، بعد اعتراف الولايات المتحدة لأول مرة بدولة أفغانستان المستقلة في عام 1921.

وأكد متقي أن «التنفيذ الكامل لاتفاق الدوحة (الموقع في 29 فبراير/شباط 2020) والالتزام به، يمكن أن يفتح صفحة جديدة من العلاقات الإيجابية بين الدولتين والشعبين». وشدّد على «حرص طالبان على إقامة علاقات إيجابية مع جميع دول العالم، بما في ذلك حكومة الولايات المتحدة». ومع تأكيده أن أفغانستان لا تشكّل تهديداً لأي دولة في العالم، اعتبر أن «تجميد الأصول الأفغانية كان مفاجئاً ومخالفاً لتوقعاتنا ولاتفاق الدوحة». وأكد أن «للشعب الأفغاني حقّ العيش بعد عقود من الحرب، وبموجب اتفاق الدوحة لم نعد أعداء، بل نؤمن بأن للجانبين فرصة جيدة من أجل إقامة علاقة إيجابية في المستقبل والتعلم من الماضي المرّ. واستخدام خيار العقوبات والضغط لا يمكن أن يساعد في تحسين علاقتنا».

وأضاف متقي أن «طالبان تتفهّم مخاوف المجتمع الدولي والولايات المتحدة، ونحتاج إلى اتخاذ خطوات إيجابية لبناء الثقة، لكننا نعتقد أن تجميد أموال أفغانستان لا يحل المشكلة، بل يجب على حكومتكم الإفراج عنها». وأبدى قلقه من استمرار الوضع الحالي، واحتمال «انتشار الهجرة على نطاق واسع في المنطقة والعالم، مع ما ستخلفه من مشاكل بشرية واقتصادية للعالم، كما أن تجميد الأموال والعقوبات الاقتصادية يؤدي إلى الإضرار بالصحة والتعليم وأنظمة الخدمة المدنية الأخرى في أفغانستان». وخلصت الرسالة إلى التأكيد أن «أفغانستان تعاني من آثار فيروس كورونا والجفاف والحرب والفقر. وتتوقع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى أنه إذا استمر هذا الوضع، فإن الشعب الأفغاني سيواجه صعوبات في الشتاء».

تعرّضت كابول للانفجارين أمس (فرانس برس)

ميدانياً، قُتل خمسة أشخاص على الأقل وأصيب سبعة آخرون بجراح، جراء انفجارين وقعا أمس في العاصمة الأفغانية كابول. ووقع الانفجار الأول في منطقة دشت برجي، ما أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص، حسب شهود عيان، وجرح آخرين. فيما وقع الانفجار الثاني في دوار شهيد في منطقة كارتي سي، ما أدى إلى مقتل شخصين على الأقل، وجرح عدد بجراح.

الحدث

مقاطعة لقاء السفيرة الأميركية

احتجاج المنظمات الفلسطينية

رام الله ـ **العربي الجديد**

أعلنت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، أمس الأربعاء، مقاطعتها اجتماعات مع سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ليندا توماس غرينفيلد، التي تزور إسرائيل وفلسطين والأردن، بعد رفضها لقاء ممثلي منظمات المجتمع المدني الفلسطينية الست (الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فلسطين، والحق، واتحاد لجان العمل الزراعي، واتحاد لجان المرأة العربية، ومركز بيسان للبحوث والإنماء)، وهي منظمات صنّفها الاحتلال الإسرائيلي بـ«الإرهابية»، وأنها «مرتبطة بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين».

وأكدت مؤسسات المجتمع المدني في بيان وقعته 71 مؤسسة، أنها لن تجتمع مع توماس غرينفيلد، داعية جميع المنظمات الفلسطينية الأخرى إلى تبني موقف مماثل، وإبداء رفضها الواضح والمبدئي لتطبيع التطهير العرقي الذي يمارس ضد الشعب الفلسطيني. وذكرت المنظمات أن «الهجوم الإسرائيلي على منظمات المجتمع المدني الفلسطينية الست هو هجوم على المجتمع المدني الفلسطيني ككل، إذ إن عدم رغبة السفيرة الأميركية في لقاء ممثلي هذه المنظمات في زيارتها، يعزز فقط هجوم إسرائيل الذي يهدف إلى تقويض ونزع الشرعية عن عمل المجتمع المدني الفلسطيني في مجال حقوق الإنسان».

ودعت منظمات المجتمع المدني البعثات الدبلوماسية والممثلين البرلمانيين والمنظمات الدولية إلى رفض وإدانة التصنيف غير القانوني لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية الست، للضغط على الولايات المتحدة لإدانة تصنيف إسرائيل والدعوة إلى إلغائه. وشدّدت على أن تشويه إسرائيل لسمعة منظمات المجتمع المدني الفلسطينية ليس بجديد، «فقد تصاعدت الاعتداءات على منظمات المجتمع المدني الفلسطينية منذ أكثر من 15 عاماً، منذ مؤتمر ديربان لمناهضة العنصرية، وازدادت حدته بعد المطالبات المتزايدة بفرض عقوبات على إسرائيل، وتصاعدت الاعتداءات الإسرائيلية على المجتمع المدني الفلسطيني بشكل خاص في أعقاب انضمام دولة فلسطين إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وقرار مكتب المدعي العام بفتح تحقيق في الوضع في فلسطين، والتحقيق في الجرائم الدولية، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي».

متابعة

غروسي في طهران الاثنين المقبل

إيران تنتهك الاتفاق النووي

أكد تقرير لوكالة الطاقة الذرية الدولية انتهاك إيران بشكل كبير الاتفاق النووي في الأشهر الماضية، وعرقلة عمل مفتشيها

على بعد أسبوع من التاريخ المقرر لاستئناف إيران والدول الكبرى مفاوضاتها، في محاولة لإحياء الاتفاق النووي الإيراني، في العاصمة النمساوية فيينا، في إطار الجولة السابعة المقررة في 29 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، يزور المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافاييل غروسي طهران الاثنين المقبل، حيث ستركز لقاءاته على مجالات التعاون بين الطرفين، بحسب التصريحات الإيرانية الرسمية. واستبقت الوكالة الدولية الزيارة، وكذلك اجتماع مجلس محافظيها الذي يضم 35 دولة والمقرر أيضاً الأسبوع المقبل، بتقرير ربع سنوي لها عالي النبرة حيال إيران، حيث أبدت قلقها من تزايد انتهاك الأخيرة الاتفاق النووي الموقع بينها وبين مجموعة 5+1 في 2015، الذي انسحبت منه أميركا في 2018، مع إبدائها القلق من إجراءات التفتيش الجسدي المكثفة التي يتعرض لها مفتشوها والقيود على حرية عملهم في مواقع نووية إيرانية مثيرة للجدل. وإذا كان المسؤولون الإيرانيون قد أبدوا، خلال اليومين الماضيين، ترحيباً بزيارة غروسي المرتقبة تحت عنوان «العلاقة الجيدة» بين طهران والوكالة، فإن التقرير من شأنه أن يزيد من الشكوك الدولية حول جدية إيران في استئناف المفاوضات، والضغوط عليها على مقربة من عودة المفاوضات، في إطار جولتها الأولى التي تجرى في عهد الرئيس المحافظ إبراهيم رئيسي.

وأكد المتحدث باسم المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية بهروز كمالوندي، أمس، أن غروسي سيزور إيران الاثنين المقبل. ونقلت وكالة «فارس» الإيرانية للأنباء عن كمالوندي قوله إن غروسي سيجري، الثلاثاء المقبل، محادثات في طهران مع رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية محمد إسلامي ووزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان، مضيفاً أن المحادثات ستركز على مجالات التعاون بين بلاده والوكالة الدولية. وكان غروسي قد أبدى، يوم الجمعة الماضي، قلقه إزاء عدم التواصل مع المسؤولين في الإدارة الإيرانية الجديدة بشأن العديد من الملفات العالقة، من بينها القيود على بعض أنشطة التفتيش التي فرضتها إيران على الوكالة خلال العام الحالي، كما أكد أنه لم يتلق دعوة بعد لزيارة طهران. وبحسب الوكالة، فإن طهران لم تلتزم باتفاق تقني توصلت إليه مع الوكالة خلال زيارة سابقة لغروسي إليها في سبتمبر/أيلول الماضي. ونصّ الاتفاق حينها على السماح لمفتشي الوكالة بالصيانة الفنية والتقنية لأجهزة المراقبة المحددة، واستبدال بطاقات الذاكرة لهذه الأجهزة، التي ستُختم من قبل الجانبين وتُحفظ في إيران، من دون أن تسمح إيران للوكالة بالاطلاع على تسجيلات الكاميرات. وكانت الدول الغربية قد ألغت، في سبتمبر، خططاً لإصدار قرار من مجلس محافظي الوكالة، ينتقد إيران، بعد موافقة طهران على إطالة أمد مراقبة بعض الأنشطة النووية.

في الغضون ذلك، أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أمس، تقريرها ربع السنوي، حيث أكدت فيه أن إيران تواصل انتهاك العديد من القيود الرئيسية للاتفاق النووي، بما في ذلك مستوى تخصيب اليورانيوم ومخزونه المخصب. وقال التقرير إن إيران زادت بدرجة كبيرة خلال الأشهر الأخيرة مخزونها من اليورانيوم عالي التخصيب، في انتهاك لالتزاماتها بموجب الاتفاق النووي. وبحسب تقديرات مطلع نوفمبر الحالي، فقد رفعت طهران مخزونها من اليورانيوم المخصّب بنسبة 60 في المائة، أي أعلى بكثير من الحدّ المسموح به بنسبة 3,67 في المائة، إلى 17,7 كيلوغراماً مقابل 10 كيلوغرامات في نهاية أغسطس/آب الماضي، في حين أنها زادت مخزونها من اليورانيوم المخصّب بنسبة 20 في المائة من 84,3 كيلوغراماً إلى 113,8 كيلوغراماً (في شكل المركب يو أف 6).

> زادت إيران مخزونها من اليورانيوم عالي التخصيب
>
> أبدى غروسي قلقه من تعرض مفتشي الوكالة لتفتيش مكثف

إلى ذلك، رفضت الوكالة الدولية احتمال أن تكون كاميراتها للمراقبة قد استُخدمت من جانب منفذي الهجوم، الذي تعرض له موقع مجمع تيسا النووي الإيراني في منطقة كرج قرب طهران في يونيو/حزيران الماضي، والذي وجهت أصابع الاتهام الإيرانية بتنفيذه إلى إسرائيل، وذلك رداً على شكوك طهران. وذكر التقرير أن غروسي «يرفض بشكل قاطع فكرة أن تكون كاميرات الوكالة قد لعبت دوراً لمساعدة طرف آخر في شنّ هجوم على مجمع تيسا في كرج».

في السياق، قالت الوكالة الدولية إن مفتشيها لم يتمكنوا حتى الآن من الدخول إلى ورشة مكونات أجهزة الطرد المركزي في كرج، وذلك على الرغم من أهمية هذا الأمر للتوصل إلى صفقة لإحياء الاتفاق النووي. وأبدى غروسي، بحسب التقرير، قلقه من استمرار تعرض مفتشي الوكالة «لتفتيش جسدي مكثف للغاية من قبل مسؤولي الأمن في المواقع النووية في إيران». وبحسب دبلوماسي كبير تحدث لوكالة «رويترز» أمس، فإن الوكالة لا تستطيع القول ما إذا كانت ورشة المفاعل النووية في مجمع تيسا لا تزال تعمل، بعدما أكدت صحيفة «وول ستريت جورنال»، أول من أمس، أن الإنتاج في المجمع قد استعيد منذ أشهر، بعد الهجوم الذي دمر إحدى كاميرات الوكالة الأربع، وقامت إيران بإزالة الثلاث الباقية.

(فرانس برس، رويترز)

أبدى غروسي قلقه من عدم التواصل مع المسؤولين الإيرانيين (Getty)

تقرير

الحوار بين «الإدارة الذاتية» والنظام السوري بلا أفق

يواجه الحوار بين «الإدارة الذاتية» الكردية والنظام السوري، عقبات عدة، أبرزها سعي الأكراد إلى تأكيد حضورهم السياسي والأمني في سورية

أمين العاصي

لم يتقدم النظام و«الإدارة الذاتية»، ذات الصبغة الكردية في الشمال الشرقي من سورية، خطوة جدّية بعد في طريق الحوار الذي تدفع باتجاهه روسيا، لحسم مستقبل ما بات يُعرف بـ«منطقة شرقي الفرات»، ما يُبقي التشنّج السياسي عنواناً للعلاقة التي تربط الطرفين. وحول ذلك، رأت إلهام أحمد، رئيسة الهيئة التنفيذية لـ«مجلس سورية الديمقراطية» (مسد)، الجناح السياسي لـ«قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، أن القبول بحل سياسي أو حوار مع النظام «لا يعني إطلاقاً التنازل أو تسليم أي منطقة للقوات الحكومية». وفي كلمة لها في ندوة أقيمت في مدينة الرقة، مساء أول من أمس الثلاثاء، كشفت أحمد «أن مسؤولي شمال شرقي سورية رفضوا مقترحاً روسياً بإدخال ثلاثة آلاف عنصر من القوات الحكومية إلى مدينة كوباني (عين العرب)، وفق ما جاء في مواقع إخبارية تابعة لـ«الإدارة الذاتية».

وأشارت إلى أن الرفض غايته «منع تكرار سيناريو درعا في مدينة كوباني». ولفتت إلى أن الحرب الإعلامية التي مورست بالتزامن مع التهديدات بعملية عسكرية تركية، كانت شرسة تجاه المنطقة. وكانت أحمد وهي قيادية في حزب «الاتحاد الديمقراطي»، أبرز أحزاب «الإدارة الذاتية»، أجرت أخيراً مباحثات مع مسؤولين في وزارة الخارجية الروسية في موسكو، حول الأوضاع في شمال سورية وشمال شرقها. وكان النظام حاول استغلال خشية الأكراد في شمال شرق سورية من عملية عسكرية تركية جديدة في شرق الفرات أو غربه، تلوّح بها منذ نحو شهر، لدفعهم لتقديم تنازلات تصل إلى حد تسليم مدن تحت سيطرتهم، مثل منبج أو الطبقة أو الرقة. لكن من الواضح أن «الاتحاد الديمقراطي» المهيمن على قوات «قسد» من ذراعه العسكرية (الوحدات الكردية)، ما زال عند شروطه لإبرام اتفاق مع النظام، والتي تتمثل بالاعتراف بـ«الإدارة الذاتية» واعتبار «قسد» وقوى الأمن الداخلي (الأسايش) جزءاً من المنظومة العسكرية والأمنية للدولة السورية، وهو ما يرفضه النظام بشكل مطلق.

في هذا السياق، قال عضو المكتب الإعلامي في «مسد» بهزاد عمو، في حديث مع «العربي الجديد»: «نحن في مناطق شمال وشرق سورية لم نعتمد سياسة الباب المغلق والطريق المسدود»، موضحاً أنه «إذا توفرت الإرادة الجدية يمكن أن نصل إلى نتائج حقيقية». واعتبر أن النظام لا يرغب باستيعاب الواقع الراهن والمستجدات التي حصلت طيلة السنوات العشر الماضية. وشدّد على أن «قوات سورية الديمقراطية التي تضم كافة مكونات المنطقة من عرب وأكراد وسريان وآشور وغيرهم، دفعت الدماء لتحرير المنطقة من الإرهاب، ولا يمكن تجاوز هذه الحقيقة والقفز فوقها». وأشار إلى أن التجربة «أثبتت أن الإدارة الذاتية تتيح للشعب إدارة نفسه واستثمار طاقاته لخدمة المنطقة». وبرأيه فإن «مشروع الإدارة الذاتية تكاملي وتشاركي ولا يسعى للانفصال كما يدّعي النظام وطيف من المعارضة المحسوبة على تركيا».

وتعتمد قوات «قسد» على دعم أميركي كبير سياسياً وعسكرياً، وهو ما يفسّر تصلبها تجاه شروط النظام باستعادة المنطقة مقابل «حقوق ثقافية» للأكراد في المناطق التي يشكلون فيها أكثرية في عين العرب في ريف حلب الشمالي الشرقي، وفي مدينة القامشلي وبعض البلدات الأخرى في محافظة الحسكة أقصى الشمال الشرقي من سورية. وسبق أن عُقدت خلال العامين الأخيرين عدة جولات حوار بين مسؤولين أكراد في «الإدارة الذاتية» والنظام بإشراف من الجانب الروسي في العاصمة دمشق، إلا أن النتائج كانت صفرية. وليس للنظام في شرق الفرات، التي تشكّل ربع مساحة سورية وتعد المنطقة الأهم فيها اقتصادياً، سوى مربعين أمنيين في مدينتي الحسكة والقامشلي، وقوات حماية للحدود مع الجانب التركي وفق اتفاق مع الجانب الروسي وُقّع في أكتوبر/تشرين الأول 2019.

> رفضت «الإدارة» دخول 3 آلاف عنصر من النظام إلى عين العرب

ويرى الناشط السياسي إبراهيم مسلم، المقرّب من «الإدارة الذاتية»، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «الطريق مسدود الآن بين الإدارة والنظام»، مستدركاً بالقول «لكن في النهاية لا بد من اتفاق بسبب الضغوط الروسية والعربية على النظام». ويعرب عن اعتقاده بأن «كلا الطرفين (الإدارة والنظام) سيضطران إلى تقديم تنازلات للوصول إلى صيغة توافقية». وبرأيه فإن «الظروف تغيّرت، والنظام لم يعد كما هو قبل سنوات، والإدارة تواجه تحديات كثيرة، أولها التهديد التركي، ومن مصلحتها الاتفاق مع النظام لمواجهة هذا التهديد». ويخلص إلى القول إن «كل هذه الظروف سوف تفرض على النظام والإدارة الاتفاق»، معرباً عن اعتقاده بأن الطرفين سيصلان إلى نتيجة من خلال الحوار.

شرق غرب

زيارة إماراتية قريبة لإيران

كشف مسؤولان أحدهما خليجي والآخر إيراني، أمس الأربعاء، أن وفداً على مستوى عالٍ من دولة الإمارات سيزور طهران قريباً، في إطار سعي أبوظبي لتهدئة التوترات مع إيران. وامتنع المسؤول الخليجي عن تأكيد ما إذا كان مستشار الأمن الوطني بالإمارات الشيخ طحنون بن زايد آل نهيان سيرأس الوفد. من جهته، أكد المسؤول الإيراني الزيارة، لكنّه امتنع عن ذكر تفاصيل أخرى.

(رويترز)

بريطانيا: هجوم ليفربول محضّر منذ 7 أشهر

أعلنت الشرطة البريطانية، أمس الأربعاء، أنّ الرجل الذي يشتبه بأنه نفّذ عملية تفجير، يوم الأحد الماضي، في سيارة أجرة في ليفربول، شمالي إنكلترا، أعدّ للهجوم منذ سبعة أشهر «على الأقلّ». وذكرت شرطة مكافحة الإرهاب، في بيان، أنّ عمليات شراء مكونات العبوة الناسفة التي قتلت المنفذ عماد السويلمين «جرت على الأقلّ» منذ استأجر شقة في إبريل/نيسان الماضي. وأشارت إلى أنّ المشتبه به وُلد في العراق، وأنّ «أبحاثنا أظهرت أنّ السويلمين عانى من نوبات مرض عقلي، وهذا الأمر سيكون أساس جزء من تحقيقاتنا».

(فرانس برس)

شبهة تشدد وراء اعتداء في ألمانيا

ذكرت النيابة الألمانية، أمس الأربعاء، أنّه «من غير المستبعد» وجود خلفية متشدّدة وراء طعن أربعة أشخاص، في 6 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، على متن قطار سريع بين مدينتي ريغنسبورغ ونورمبرغ في بافاريا، وتم نقل المشتبه به إلى مصحة نفسية. وأفاد مكتب المدعي العام في ميونخ في بيان بأنّ «القرائن التي تقود إلى هذا الاتجاه هي، من بين أمور أخرى، محتوى صفحة المشتبه به على فيسبوك، وكذلك مقاطع الفيديو الدعائية لتنظيم داعش الإرهابي التي وجدت في منزله».

(فرانس برس)

قصف إسرائيلي جنوبي دمشق

تعرضت مواقع لقوات النظام السوري في محيط دمشق، أمس الأربعاء، لقصف صاروخي إسرائيلي أدى لأضرار مادية. وذكرت وكالة «سانا» التابعة للنظام أنّ «كيان الاحتلال الإسرائيلي نفذ عدواناً بصاروخين من اتجاه الجولان السوري المحتل مستهدفاً بناء فارغاً جنوبي دمشق، من دون وقوع خسائر». ولم تحدد الوكالة بشكل دقيق المكان الذي تعرض للقصف، إذ تنتشر في مناطق جنوب العاصمة الكثير من المواقع التابعة للميليشيات الإيرانية وحزب الله اللبناني.

(العربي الجديد)

النظام السوري يستهدف ريف إدلب

جددت قوات النظام السوري، وسط غطاء جوي استطلاعي روسي، أمس الأربعاء، قصفها المدفعي والصاروخي منطقة جبل الزاوية في ريف إدلب الخاضع لوقف إطلاق النار، شمال غربي سورية، وأفاد الناشط مصطفى المحمد بأن قوات النظام قصفت منازل المدنيين في قريتي أبلين وجوزف في جبل الزاوية، موقعة أضراراً مادية.

(العربي الجديد)

دور روسي محدود يفشل بمنع تجدد الاشتباكات

سلام ناغورنو كاراباخ مهدد

تبدو الاشتباكات الأخيرة بين أرمينيا وأذربيجان في ناغورنو كاراباخ وكأنها تكريس لهشاشة اتفاق السلام الموقّع العام الماضي برعاية روسية

انتشار الروس في 27 نقطة في ناغورنو كاراباخ بموجب اتفاق السلام (كارين ميناسيان/فرانس برس)

أظهرت التطورات الميدانية الأخيرة في إقليم ناغورنو كاراباخ هشاشة اتفاق السلام الذي تمّ التوصّل إليه بين أذربيجان وأرمينيا برعاية روسية، العام الماضي. وبدت الاشتباكات الأخيرة، التي اندلعت يوم الأحد الماضي قبل الإعلان عن توقفها مساء أول من أمس الثلاثاء، الأخطر منذ عام تقريباً. ووفقاً لأرقام وزارتي الدفاع في البلدين، فقد سقط ليريفان جندي وأُسر 13 آخرون وفُقد 24 جندياً، فضلاً عن خسارتها موقعين عسكريين. في المقابل، أعلنت باكو عن مقتل سبعة جنود وجرح عشرة آخرين. وتوقفت المعارك، إثر تدخّل روسي، بموجب طلب أرميني، بعدما تحدث وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو مع نظيريه الأرميني سورين بابيكيان والأذري ذاكر حسنوف، وحثهما على وقف القتال. كما تحدث رئيس الوزراء الأرميني نيكول باشينيان مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حول الوضع على الحدود.

وفي ظلّ تبادل الاتهامات حول من أطلق الرصاصة الأولى في الاشتباكات الأخيرة، بدا أن ذيول الحرب التي دارت بين 27 سبتمبر/ أيلول 2020 و10 نوفمبر/ تشرين الثاني من العام نفسه، لم تنتهِ بعد، على الرغم من توقيع باكو ويريفان اتفاق سلام برعاية موسكو، التي نشرت 1960 جندياً في المنطقة. وانكبّ البلدان على رفع دعاوى مضادة بشأن ارتكاب كل منهما جرائم حرب أمام المحاكم الدولية والأوروبية. وأدت الحرب في العام الماضي، إلى تغيّر السيطرة الجغرافية، مع تحوّل خمس مدن وأربع بلدات و286 قرية في ناغورنو كاراباخ إلى السيادة الأذرية، فضلاً عن حصول باكو على الحق في ممرّ زانغيزور الذي يعبر الأراضي الأرمينية ويربطها بإقليم ناخشيفان. وهو ما شكّل ضربة قوية لأرمينيا ودفع باشينيان للإعلان أن «الجيش أبلغه بعدم قدرته على الصمود» في الإقليم، بينما اعتبرت قيادة الجيش الأرميني أن رئيس الوزراء يرمي المسؤولية على الجيش لتبرير الهزيمة العسكرية. وفي 25 فبراير/ شباط الماضي، دعا رئيس هيئة الأركان العامة في الجيش أونيك غاسباريان، برفقة 40 من كبار الضباط في الجيش، رئيس الوزراء للاستقالة، الذي وصف الدعوة بـ«محاولة انقلابية من الجيش»، معلناً عن إقالة غاسباريان، وتعيين أرتاك دافتيان مكانه.

بعدها، سعى باشينيان لاستيعاب الاضطرابات السياسية المتنامية، فأعلن استقالته في 25 إبريل/ نيسان الماضي، داعياً إلى انتخابات نيابية مبكرة في 20 يونيو/ حزيران الماضي، بعدما كان من المقرر إجراؤها في 9 ديسمبر/ كانون الأول 2023. نجح باشينيان في تكريس قوته الانتخابية، بعد نيله الأكثرية النيابية، فشكّل حكومة جديدة، غير أن علاقاته مع العسكر، واستطراداً مع وزارة الدفاع، ظلّت متوترة. في 20 نوفمبر 2020، أقال باشينيان وزير الدفاع دافيد تونويان، معيّناً مكانه فاغارشاك هاروتيونيان، الذي انتهت ولايته بعد الانتخابات النيابية في 3 أغسطس/ آب الماضي، ولم يعد إلى منصبه. بعدها عيّن رئيس الوزراء أرشاك كارابيتيان، قبل أن يقيله، يوم الإثنين الماضي، مستبدلاً إياه بسورين بابيكيان. يدرك باشينيان أن الجيش غير قادر على تقبّل هزيمة 2020، خصوصاً أنها أتت عقب عقدين من السيطرة الأرمينية على ناغورنو كاراباخ، بعد حرب دامت ست سنوات مع أذربيجان بين عامي 1988 و1994. لكن في المقابل، يحظى رئيس الوزراء بدعم شعبي واسع، فضلاً عن مساندة روسية لتثبيت موقعه السياسي في يريفان. من جهته، حقق رئيس الجمهورية الأذري إلهام علييف، حسب ما هو متداول في باكو، ما لم يحققه سلفاه أياز مطلبوف ووالده حيدر علييف، وهو «استعادة ناغورنو كاراباخ». وبنى علييف تحالفات وثيقة مع تركيا وإسرائيل، ساهمت في تحقيق الانتصارات العسكرية في محاور عدة في الإقليم، تحديداً في معارك شوشة، المدينة الاستراتيجية في ناغورنو كاراباخ، وفي معارك ستيباناكرت، عاصمة الإقليم.

وفي السياق، أكد وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو، أمس، أن بلاده لن تترك أذربيجان وحيدة لمواجهة الصعوبات، معتبراً أن «استهداف أرمينيا للأراضي الأذربيجانية بمثابة هجوم إرهابي».

> **الاشتباكات الأخيرة كانت الأعنف منذ العام الماضي**

وأضاف «سنتخذ خطوات جماعية من أجل السلام والاستقرار في المنطقة، ونحن جاهزون إذا كانت أرمينيا مستعدة لذلك، أما إذا فضّلت العمليات الاستفزازية فمصيرها الخسارة».

ومع أن أذربيجان بدت أقل ضجيجاً من أرمينيا في الداخل، إلا أن استخدام أسلحة إسرائيلية في معارك ناغورنو كاباراخ، دفع الإيرانيين لإبداء توجّسهم من احتمال تشييد الإسرائيليين مواقع لهم في أذربيجان. وتنبع الخشية الإيرانية خصوصاً من تأثير انتصار باكو على الإثنية الأذرية الموجودة في محافظة أذربيجان الإيرانية، المحاذية لدولة أذربيجان، ما يؤدي إلى احتمال زعزعة الداخل الإيراني. ولم يكن الخلاف على عبور الشاحنات الإيرانية أراض أذرية في طريقها إلى أرمينيا في سبتمبر الماضي واعتقال سائقين إيرانيين أساس الصراع الجديد بين باكو وطهران، بل يعود الأمر إلى قاعدة سيتالشاي الجويّة الأذرية، التي تبعد نحو 70 كيلومتراً، شمال غربي باكو. وفي عام 2012، أفادت مجلة «فورين بوليسي» بأن جنوداً من السلاح الجويّ الإسرائيلي ينتشرون في القاعدة، البعيدة 500 كيلومتر عن الحدود الإيرانية. واتهم الإيرانيون الإسرائيليين مراراً بتنظيم هجمات على مواقعهم النووية انطلاقاً من سيتالشاي.

وحول التطورات التي طرأت قبل اندلاع الاشتباكات الأخيرة، ذكرت المحللة المختصة بشؤون جنوبي القوقاز في «المعهد الإيطالي للدراسات السياسية العليا» (آي أس بي آي)، أوليسيا فارتانيان، في تقرير أعدته، أن «مدينة ستيباناكرت لم تعد مدينة أشباح، بل عاد معظم سكانها إليها»، بعد فرارهم في العام الماضي. ومع أنها عزت عودتهم إلى انتشار 1960 جندياً روسياً، إلا أنها وصفت انتشارهم بالمحدود، خصوصاً لجهة استخدام أسلحة خفيفة لا ثقيلة ووجودهم في 27 نقطة عسكرية، معظمها بعيدة عن الحدود الأرمينية. الأذرية. وأفادت بأن «الجانبين الأرميني والأذري يدشنان تحصينات عسكرية جديدة بين مواقع مدنية متقابلة، لا تبعد سوى أمتار قليلة بعضها عن بعض». وذكرت أن التعزيزات العسكرية جاءت إثر رفض الطرفين الجلوس على طاولة المفاوضات لاستئنافها.

واعتبرت فارتانيان أن «هناك حاجة ملحة لتنشيط المفاوضات بشأن إقرار تفويض لقوات حفظ السلام الروسية، التي تكتفي حالياً بالقيام بدوريات يومية، في ظل محدودية صلاحياتها». ونقلت عن أحد المحللين المقرّبين من الكرملين قوله: «سترين أنه في اللحظة التي يحدث فيها خطأ ما في ناغورنو كاراباخ، سيتم إلقاء اللوم على روسيا». وهو ما يبدو أن اشتباكات الأيام الأخيرة قد أظهرته.

(العربي الجديد، فرانس برس، أسوشييتد برس، رويترز)